**مــدخـــل**

 لقد شهدت الساحة السياسية في العقود الأخيرة زخم من التطورات السياسية خاصة في دول العالم الثالث في اطار ما سمي "الثورة الديمقراطية العالمية"، إذ أصبحت هذه الظاهرة تمثل الاهتمام الرئيسي المعاصر في دراسة النظم السياسية.

 وقد شهد حقل السياسة المقارنة تطورا مماثلا من خلال اخضاع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الرئيسية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، هذا الاهتمام تجلى من خلال تطوير جملة من المداخل النظرية لتقديم جملة من التفسيرات حول أنماط التحول وأسبابه.

**المحور الأول: التحول الديمقراطي (المطار المفاهيمي والنظري).**

 لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات للتأصيل المفاهيمي تجسدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

**أولا: التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية.**

1. **تعريف التحول الديمقراطي.**

 إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة **التحول لغة** تعبر عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى.

 ويشير لفظ **التحول الديمقراطي لغة** إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية "Transition".

 يقصد **بالتحول الديمقراطي** في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.

 لقد استخدمت العديد من المصطلحات للدلالة على مفهوم التحول الديمقراطي كالتحول السياسي، أو الانتقال إلى الديمقراطية، أو التحديث السياسي، أو التحرير السياسي أو الدمقرطة.

 يقصد **بعملية التحول الديمقراطي** تراجع الحكم التسلطي بكافة أشكالها وحلول نظم أخرى في الحكم، تعتمد على الاختيار الشعبي بواسطة الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها، وكبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور، وقد اصطلح على هذه العملية بالتحول الديمقراطي.

 تختلف أسباب الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي من حالة إلى أخرى، فقد تنبع من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه، فقد تنبع من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه، ويمكن أن ينتج عن رغبة من الدول المعنية بتلقي المساعدات الخارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي من ناحية وبين حجم المساعدات من ناحية أخرى، خاصة وأن أغلب المساعدات الاقتصادية والأمنية تأتي من الو.م.أ وحلفائها.

 يشير مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية إلى حالة التوافق المجتمعي الحاسم الذي ينتقل بموجبه النظام السياسي في بلد ما من حكم الغلبة والوصاية على الناس إلى حالة الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات والالتزام بتنظيم السلطة سلميا عن طريق انتخابات عامة تتسم بالشفافية والنزاهة، وممارسة الحكم وفق شرعية دستور ديمقراطي تكون المواطنة فيه مصدر الحقوق والواجبات.

 يعرف **ديفيد كولير(David Colier)** و **ستيفن ليفسكي(Steven Levitsky)** الديمقراطية أنها : " مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، من خلال الادارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة".

 فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في اطار الميكانيزمات الانتخابية، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

 كما يقدم **جوزيف شومبيتر(Joseph Shumpeter)** في عمله المعروف "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" سنة 1942 تعريفا للديمقراطية كونها: " نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية".

 ويعرفه أيضا **تشارلز أندريان** بأنه: " التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام: البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي الى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الاطار والأسلوب القديم".

 وفي تعريف آخر **للتحول الديمقراطي** فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية الى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية ، والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنظمة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

 وتأسيسا على ما سبق فإن **التحول الديمقراطي** هو:-

 " مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".

 **2. التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة.**

 بغية تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية الى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي....إلخ.

* **العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي.**

لقد حرصت العديد من الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي. **فالليبرالية** تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني بالضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تساهم في تحفيز هذه العملية. أما **التحول الديمقراطي** فيهدف الى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة اليات عملية صنع القرار في اطار مؤسسي ديمقراطي.

* **التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي.**

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي؛ حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع والاتفاق.

* **التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.**

تميز الأدبيات السياسية الخاصة بالديمقراطية بين التحول الديمقراطي من ناحية والترسيخ الديمقراطي من ناحية أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي.

يرى كل من Higley و Guentherأن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود الى اتفاق النخبة حول مختلف الاجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.